

Distr.: General
20 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية
المستدامة في أفريقيا

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها**

التقرير المرحلي للأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، آخذاً في الاعتبار أحدث التطورات المتصلة بتعاون أفريقيا مع المجتمع الدولي في هذه المسائل.

ويتناول التقرير التقدم المحرز والمبادرات المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)، ويحدد التقرير التحديات والصعوبات القائمة في ذلك الصدد، ويقدم مقترحات محددة بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتعجيل تنفيذ تلك التوصيات.

* A/59/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لتأخر بعض مؤسسات الأمم المتحدة في تقديم مساهماتها. إذ أن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي اتخذ قرارات هامة في مجالي السلم والأمن تتصل بهذا التقرير، قد انعقد في الفترة من ٧ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤.



ويلاحظ التقرير أنه بالرغم مما يتم إحرازه من تقدم في التصدي لآفة الصراعات في قارة أفريقيا وإرساء وتهيئة أسس الهياكل الكفيلة بأن تتصدى بفعالية لما يدور في هذه القارة من صراعات، ظهرت، في هذا المنحى، اتجاهات وأسباب جديدة تضاف إلى التحديات القائمة من قبل. وكما يتم تعزيز السلام في جميع أنحاء القارة، يتعين على البلدان الأفريقية وأعضاء المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة للتعجيل بتنفيذ هذه التوصيات والتعامل مع الاتجاهات والأسباب الجديدة للصراعات العنيفة.

أولا - مقدمة

١ - ظل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في عام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/58/871-S/1998/318) يمثل منذ عام ٢٠٠٠ موضوعا يخضع للرصد وتقدم بشأنه تقارير إلى الجمعية العامة. وبعد أن نظرت الجمعية العامة في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام في دورتها السابعة والخمسين (A/57/172)، قررت الجمعية بموجب قرارها ٢٩٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أن تدرج ابتداء من دورتها الثامنة والخمسين بندا فرعيا بعنوان "أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" تحت بند جدول الأعمال الوحيد المتعلق بالتنمية في أفريقيا، المعنون "الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي". وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إليها في تلك الدورة تقريراً شاملاً بشأن هذا البند الفرعي. وفي الدورة الثامنة والخمسين، وبعد أن نظرت الجمعية العامة في التقرير المطلوب (A/58/352)، قررت الجمعية بموجب القرار ٢٣٥/٥٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن تواصل رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً آخر، آخذاً في الاعتبار أحدث التطورات المتصلة بتعاون أفريقيا مع المجتمع الدولي في المسائل التي وجه إليها الانتباه في ذلك القرار. ولما كان التقدم المحرز في تنفيذ بعض التوصيات الصادرة في عام ١٩٩٨، وبخاصة ما يتعلق منها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية موضوع تقرير الأمين العام المعنون "الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي" (A/59/206)، فإنه ينبغي النظر إلى التقرير الحالي على أنه تكملة لذلك التقرير وقراءته بالاقتران معه.

٢ - فالتقرير الحالي يستكمل المعلومات الواردة في الوثيقة A/58/352 ويسلط الضوء على مجالات التقدم ويحدد التحديات والصعوبات القائمة في مجال التنفيذ. وقد استمد التقرير مادته من المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي والمنظمات التابعة لأسرة الأمم المتحدة. كما اعتمد التقرير على أعمال الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفريق مجلس الأمن المخصص لمنع الصراعات في أفريقيا وحلها، وكذلك أمانتي الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال منع الصراعات المسلحة.

ثانيا - لمحة عن اتجاهات الصراعات في أفريقيا وأسبابها

٣ - عندما صدر تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها للمرة الأولى في عام ١٩٩٨، كان هناك ١٤ بلدا من بلدان المنطقة يدور فيه صراع مسلح أو حرب أهلية، و ١١ بلد يمر بأزمة سياسية شديدة وباضطرابات ولم يكن يتمتع بظروف سياسية مستقرة نوعا ما سوى البلدان الـ ١٥ المتبقية. وقد تغيرت كثيرا هذه الصورة القائمة نحو الأفضل في السنوات الست الأخيرة. فليس هناك حاليا سوى ستة بلدان أفريقية يمكن اعتبارها في حالة صراع مسلح وقلة قليلة أخرى تواجه أزمة سياسية عميقة. فمعظم البلدان الأفريقية تتمتع نسبيا بظروف سياسية مستقرة وتحكمها أنظمة انتخبت بصورة ديمقراطية. وتتجه جهود هذه البلدان نحو إعادة بناء الاقتصاد، ومكافحة الفقر والتخلف، بعدة سبل من بينها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وجميع هذه البلدان هي أطراف موقعة على إعلان الجزائر الذي اعتمدته جمعية رؤساء دول وحكومة منظمة الدول الأفريقية في عام ١٩٩٩^(١) الذي يشدد، في جملة أمور، على ضرورة تغيير الحكومات بالطرق الدستورية فقط. وتواصل هذه البلدان بذل جهودها لتوطيد الديمقراطية بعقد انتخابات تشارك فيها عدة أحزاب، وإحلال النظام الدستوري، مع ما يتطلبه ذلك من ضوابط وموازن.

٤ - وبذلت البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في القارة جهودا جادة للتصدي لآفة الصراعات حيث شجعت مفاوضات السلام وتوسّطت في اتفاقات السلام في إثيوبيا، وإريتريا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار وليبيريا، وقد أنشأت أيضا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، إطارا قانونيا وهياكل قانونية ستمكنها من أن تتصدى بفعالية لهذه الصراعات، وذلك من قبيل مجلس السلام والأمن والبروتوكول المتصل بإنشائه، ولجنة الحكماء التي تدعم أعمال المجلس. كما نشرت تلك البلدان والمنظمات قوات لحفظ السلام ومراقبين عسكريين في عدد من البلدان الأفريقية وتعكف حاليا على إنشاء قوة احتياطية أفريقية تمكنها من الاضطلاع بعمليات السلام والمشاركة فيها على نحو أكثر فعالية.

٥ - وقد قل عدد الانقلابات العسكرية في أفريقيا، أما البلدان التي تعرضت لانقلاب أو محاولة انقلاب (جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وغينيا - بيساو)، فهي إما أعادت النظام الدستوري سريعا، أو تعمل على إعادته. وهناك أيضا جهود بذلت في أفريقيا لتحسين الأداء في مجالي الحكم الرشيد وحقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك أن ٢٣ بلدا قد انضم حتى الآن إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، التي أنشئت لرصد وتقييم وتشجيع كل من الإدارة

السليمة في المجالات السياسية والاقتصادية، ومجال الشركات، واحترام حقوق الإنسان. واستهلت عملية الاستعراض في غانا في أيار/ مايو ٢٠٠٤، وتم إيفاد بعثتي دعم إلى رواندا وموريشيوس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وإلى كينيا في تموز/يوليه ٢٠٠٤، على أن يلي ذلك بعثة توفد إلى موزامبيق.

٦ - وقد تمت تسوية صراع من أقدم الصراعات في أفريقيا، وهو الصراع الدائر في أنغولا، وأيد مجلس الأمن إنشاء بعثات جديدة لحفظ السلام في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وليبيريا، وفريق تحضير معني بالسودان. كما تعمل الأمم المتحدة بالتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، والحكومة السودانية لإيجاد حل للصراع في دارفور حيث لا تزال حقوق الإنسان والحالة الإنسانية تشكل مصدر قلق كبير. وعموم القول إن فرص إحلال السلام قد تزايدت في جميع البلدان التي تعيش صراعات مسلحة، بالرغم من أن انعدام الاستقرار لا يزال قائما في منطقة البحيرات الكبرى، والبلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وأجزاء من وسط أفريقيا.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام

٧ - منذ تقديم التقرير السابق (A/58/352) تم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ التوصيات الصادرة في عام ١٩٩٨. وترد أدناه تفاصيل الإجراءات المتخذة، والتقدم المحرز، وما صودف من عراقيل.

التصدي لحالات الصراع

١ - صنع السلام

٨ - لا يزال تعيين الوسطاء الخاصين هو الوسيلة الأولى التي يمكن بها للأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء على حل الصراعات. وقد ظل الوسطاء الخاصون الموفدون من الأمين العام يضطلعون بدور نشط في دعم الجهود الإقليمية لصنع السلام بالتعاون في ذلك مع القائمين بمبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي؛ ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الصومال والسودان؛ ومع الاتحاد الأفريقي بشأن الحوار بين الأنغوليين، وعقد مؤتمر للسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

٩ - وبمساعدة من الأمم المتحدة، أنجزت الكاميرون ونيجيريا تقدما كبيرا حتى الآن في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الذي أصدرته في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين البلدين. وتتواصل الجهود التي يبذلها في هذا المنحى في إطار

اللجنة المشتركة بينهما التي أنشأتها بطلب من رئيسي البلدين ويرأسها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا. فالعملية التي شرعت فيها اللجنة لسحب أفراد الإدارة المدنية وقوات الجيش والشرطة ونقل كلا البلدين للسلطة على النحو الذي دعت إليه محكمة العدل الدولية إنما يمثل قصة نجاح كبيرة لأفريقيا لن تؤدي فقط، بعد إتمامها، إلى تعزيز التعاون بين الكاميرون ونيجيريا، بل وستعزز أيضا السلام في المنطقة. وقد عينت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، مبعوثا خاصا لي يساعد في تسوية النزاع القائم منذ مدة طويلة بين الغابون وغينيا الاستوائية، وقد حقق تقدم في الوساطة لحل هذا النزاع. وعلى هامش أعمال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي التي انعقدت في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٤، ترأست حفل لتوقيع اتفاق يحدد سبل المشاركة في استكشاف النفط وغيره من الموارد في بعض المناطق المتنازع عليها في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

١٠ - ووافقت حكومتا إثيوبيا وإريتريا على حل نزاعهما الحدودي من خلال آلية تحكيم. وأنشئت لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا وفقا لاتفاق الجزائر للسلام المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ورسمت اللجنة في ١٣ نيسان/أبريل مسارا للحدود الفاصلة بين البلدين معترفا به دوليا وملزما قانونيا. وكان من المنتظر الشروع في ترسيم الحدود على الميدان في تموز/يوليه ٢٠٠٣، ولكن من المؤسف أن هذا الموعد قد تم إرجاؤه. وكما يتسنى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الحدودي، عينت مبعوثا خاصا لي ولكن جهوده لم تأت نتائج جدية بالذكر. وقرر مجلس السلام والأمن، أن يضع النزاع الإثيوبي الإريتري ضمن أولوياته الأربع الأولى.

١١ - وبموجب القرار ١٥٢٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قام مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل لتمكين مبعوثي الخاص لمسائل الصحراء الغربية من إجراء مزيد من المشاورات مع الحكومة المغربية بشأن خطة للسلام لإعمال حق تقرير المصير لفائدة سكان الصحراء الغربية، وهي الخطة التي عرضها على الطرفين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. بيد أن مبعوثي الخاص قدم في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، استقالته مشيرا إلى إن دافعه إلى ذلك أنه بذل كل ما في وسعه لمساعدة الطرفين على إيجاد حل للنزاع. وذكر أيضا أنه بالرغم مما تحقق من تقدم خلال الأعوام السبعة التي شارك فيها في هذه المسألة، فإن المجتمع الدولي لم يستطع حل النزاع الأساسي. وقد تم منذ ذلك الحين تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وواصلت البعثة العمل من أجل إحلال السلام من خلال تدابير لبناء الثقة كأن يسرت تبادل زيارات الأسر بين أهالي الصحراء الغربية واللاجئين في المخيمات في الجزائر.

١٢ - وتواصلت في غرب أفريقيا جهود التقريب بين الأطراف المتنازعة وتحقيق المصالحة بينها، حيث يعمل مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بتعاون وثيق مع ممثلي الخاصين إلى سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا. وقد كان التصدي لانعدام الاستقرار في هذه المنطقة ومنع تصعيد الصراعات من خلال بناء السلام في صميم اهتمامات ممثلي الخاصين في غرب أفريقيا، فهم، بالإضافة إلى ما يقومون به لحشد دعم المانحين لتفعيل اتحاد نهر مانو، يعملون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة القضايا الحدودية التي تعاني منها المنطقة، ومن ذلك تعزيز الوقف الاختياري لتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإصلاح القطاع الأمني، واتباع نهج إقليمي لتشغيل الشباب، وحماية الأطفال والنساء من الاستغلال الجنسي، ومكافحة استخدام المرتزقة. ومن التطورات التي تبعث الأمل، في غرب أفريقيا، الالتزام المتزايد لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بقضايا هذه المنطقة، فقط اضطلعوا ببعثات مشتركة وأصدرا توصيات محددة لمعالجة القضايا التي تشكو منها المنطقة.

١٣ - غير أن من الجدير بالذكر أنه وإن كان اللجوء إلى الوسطاء الخاصين واللجان الخاصة ما زال وسيلة من وسائل التسوية السلمية للنزاعات، فإن المسؤولية تظل أولا وأخير تقع على الدول الأعضاء، وهي مسؤولية يمكن النهوض بها بوسائل منها تنفيذ توصيات تلك الجهات الفاعلة المستقلة.

٢ - حشد الدعم الدولي لجهود السلام

١٤ - لم ينفك المجتمع الدولي يبدي استعدادا أفضل لمجابهة الصراعات في أفريقيا. وما كان للتطورات الايجابية التي جرت في عملية السلام في بوروندي والسودان وسيراليون وليبيريا، أن تتحقق لولا الدعم الذي تلقته من المجتمع الدولي. فقد ساعد هذا الدعم على زيادة توثيق التعاون بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأفريقية الإقليمية فيما يتعلق بصنع السلام في بلدان تدور فيها صراعات، كما هو الحال في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي إثيوبيا، وإريتريا.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٢، التزمت مجموعة الثمانية في كاناناسكي، كندا، بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة أفريقيا على التدخل بمزيد من الفعالية في إدارة الصراعات وحلها. وقد تم فيما بعد التأكيد من جديد على هذا الالتزام، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في ايفيان، فرنسا، في ٢٠٠٣. ويرمي الدعم المقدم من هذه المجموعة أيضا إلى النهوض بقدرة أفريقيا على منع أو إدارة الصراعات العنيفة وبخاصة على مستوى المنظمات الأفريقية الإقليمية، والمساعدة على تعزيز المؤسسات الأفريقية. وقدم المجتمع الدولي وبخاصة الاتحاد الأوروبي،

ومجموعة الثمانية، الدعم للاتحاد الأفريقي في سياق عملية السلام في بوروندي، وللهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في سياق عملية السلام في السودان، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في سياق عملية إحلال السلام في ليبيريا. وقدم الاتحاد الأوروبي مؤخرًا لصندوق مرفق السلام التابع للاتحاد الأفريقي تبرعا بمبلغ قدره ٢٥٠ مليون يورو.

التحديات والعراقيل

١٦ - لا شك أن التزام مجموعة الثمانية بتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية الأفريقية سوف يساعد أفريقيا على المشاركة بصورة فعالة في إدارة الصراعات وحلها. غير أن المجتمع الدولي لا بد من أن يبدي قدرا أكبر من التعاطف والتجاوب مع سعي أفريقيا نحو تعزيز التنسيق والاتساق، بما في ذلك في المجالات التي تتطلب الدعم.

١٧ - ومما اكتسب أهمية بالغة في توطيد السلام، الدعم المادي المقدم من المجتمع الدولي والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. ذلك أن هناك حاجة في مرحلة الإنعاش في فترة ما بعد انتهاء الصراع، لجني المكاسب الفورية الناشئة عن إحلال السلام، وهو ما من شأنه أن يساعد الأطراف على إقناع أتباعها وعموم السكان بفوائد السلام. ومن الأهمية بمكان أن يتم أيضا في هذا الصدد توجيه الدعم نحو مشاريع ذات أثر سريع تخفف على إحلال السلام.

٣ - تحسين فعالية الجزاءات

١٨ - واصل مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٧ تركيز نطاق الجزاءات عن طريق استهداف واضعي السياسات وأفراد أسرهم في بعض الحالات. فجزاءات المنع من السفر والجزاءات الموجهة ضد الدبلوماسيين التي طبقت أول ما طبقت ضد كبار المسؤولين في الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وأفراد أسرهم القريية تم تطبيقها بعد ذلك على قيادي الطغمة العسكرية وأعضاء الجبهة المتحدة الثورية. وطبقت هذه الجزاءات الانتقائية أيضا على أعضاء حكومة ليبيريا وأفراد قواتها المسلحة وزوجاتهم وأفراد آخرين يزودون بالمال والعتاد العسكري الجماعات المتمردة في بلدان مجاورة لليبيريا. وقد أدرك مجلس الأمن أيضا أن تجريد الأصول المملوكة لكبار المسؤولين في الجماعات المتمردة التي تنتهك اتفاقات السلام، يؤدي دورا حافزا في تسوية النزاعات. وقد شملت الجزاءات التي طبقت ضد القيادة الليبرية أموال وموارد مالية واقتصادية أخرى كان رئيسها آنذاك وأولاده يملكونها أو يسيطرون عليها مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

١٩ - ويراد بالجزاءات المركزة تقليل الآثار السيئة الواقعة على السكان المحليين الذين يعتمدون على التجارة مع الأطراف المقصودة بالجزاءات. وقد قرر مجلس الأمن في قراره ١٢٩٥ (٢٠٠٠) أن تقوم اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على أنغولا، بالتشاور مع حكومة أنغولا، باستكمال قائمة مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم المباشرة الراشدين، الذين يخضعون للقيود المفروضة على السفر. وتقوم اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على ليبيريا مرة كل ثلاثة أشهر باستعراض قوائم الممنوعين من السفر، ويتم أيضا النظر في طلبات الشطب من تلك القوائم خلال هذه العمليات التي تتيح لمن يرون أن أسماءهم قد أدرجت في تلك القوائم دون وجه حق أن يتقدموا بطعون لدى اللجنة المعنية.

٢٠ - وخلال السنوات القليلة الماضية، أنشأ مجلس الأمن أيضا عددا من أفرقة الخبراء لرصد تنفيذ الجزاءات التي يفرضها والتحقيق في انتهاكاتها والإبلاغ عنها. وكان من بين هذه الأفرقة فريق الخبراء وآلية الرصد المعنيان بالجزاءات المفروضة على يونيتا، وفريقا الخبراء اللذان تم تعيينهما فيما يتصل بسيراليون، وليبيريا، وفريق الخبراء والرصد المعني بالصومال، وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ساعدت تقارير هذه الأفرقة المستقلة على تحديد وكشف أنشطة تجار الأسلحة الدوليين وشبكاتهم المستخدمة في التوريد وإخضاع تلك الأنشطة للتمحيص العلني. وبهذه التدابير، يكفل مجلس الأمن استخدام نظم الجزاءات بمزيد من الفعالية.

٤ - وقف انتشار الأسلحة

٢١ - يتضح من طبعة عام ٢٠٠٣ للدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وهي من مشاريع معهد الدراسات الدولية العليا في جنيف، أنه يجري في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وعددها ٤٤ بلدا، تداول قرابة ٣٠ مليون قطعة سلاح صغيرة بما في ذلك قطع الأسلحة الموجودة بحوزة قوات حكومية أو متمردة، وذلك خلافا لما كان يعتقد قبل سنوات قليلة من أنه ربما توجد ١٠٠ مليون قطعة سلاح ناري موزعة بين قوات حكومية وأخرى غير حكومية في أفريقيا. ومما ساهم في تخفيض الطلب على الأسلحة الصغيرة في أفريقيا، تشديد الإجراءات المفروضة من مجلس الأمن وسلسلة من اتفاقات السلام التي وقعت في عام ٢٠٠٢ لإنهاء الصراعات في أنغولا، وسيراليون، واتفاق لواندا لإنهاء المعارك بين القوات الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد مكن نزع أسلحة المتمردين في هذه الحروب وضمان إدمانهم في الجيوش الوطنية الحكومات من إحكام سيطرتها على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبذلت أيضا جهود كبيرة من جانب دول أفريقية وأخرى غير أفريقية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والأسلحة

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في عام ٢٠٠١^(٣). ويتضح الآن من البيانات المتاحة، أن ٣٠ بلدا عينت جهة اتصال وطنية؛ و ١٤ بلدا عينت وكالة وطنية للتنسيق، و ٣٢ بلدا سنت قوانين بشأن إنتاج وتوريد ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ و ١٥ بلدا كشفت عن مخزونها من هذه الأسلحة؛ و ١٧ بلدا اعتمدت برامج لتجميع تلك الأسلحة. وقد سلمت الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا بضرورة التشجيع على تنفيذ الإعلان الذي أصدره الاتحاد الأفريقي في باماكو بشأن الموقف الأفريقي المشترك المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة^(٤)، وبرنامج عمل عام ٢٠٠١ ومختلف الاتفاقات دون الإقليمية، حيث حددت الشراكة انتشار الأسلحة الصغيرة ضمن المجالات التي يتعين اتخاذ إجراءات بشأنها على سبيل الأولوية. وفي المشاورات التي أجريت بشأن السلام والأمن بين الاتحاد الأفريقي والقائمين على الشراكة الجديدة، وضعت خطة عمل لمواصلة تعزيز منع ومكافحة ظاهرة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا والقضاء عليها.

٢٢ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنفيذ وقفها الاختياري لتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المتوقع أن ينهض برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الذي يموله البرنامج الإنمائي، بأهداف هذا الوقف الاختياري، ويسهل التعاون فيما بين بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ وقفها الاختياري وكبح انتشار الأسلحة الخفيفة في المنطقة. وبلاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبلدان شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي (الدول المشاركة في إعلان نيروبي)^(٥)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اضطلعت إدارة شؤون نزع السلاح بسلسلة مشاورات وحلقات عمل إقليمية تناولت فيها مختلف جوانب تنفيذ برنامج عمل عام ٢٠٠٣. ونتيجة لهذه الجهود قدمت دول عديدة معلومات عما سنته من تشريعات تحرم انتهاك الحظر على الأسلحة بموجب قوانينها الوطنية.

٢٣ - وفي القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)، دعا مجلس الأمن دول منطقة غرب أفريقيا إلى تعزيز التدابير التي اتخذتها لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة، وتحسين فعالية الوقف الاختياري الذي قرره الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان فريق الخبراء المعني بالصومال قد حدد حالات ملموسة لانتهاك الوقف الاختياري لتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأعلن عن أسماء بعض الضالعين في الاتجار غير المشروع بالأسلحة (انظر S/2003/223، و S/2003/1035). وقد أفاد الفريق عند انتهاء فترة ولايته بأن عشرات الدول قد سنت قوانين تشتمل على عقوبات تتراوح بين غرامة قدرها ١٠ ٠٠٠

دولار، والسجن لمدة لا تزيد على سبع أعوام. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، طلب مجلس الأمن في قراره ١٥٣٣ (٢٠٠٤) من جميع الدول أن تقدم إلى اللجنة المعنية التابعة للمجلس تقارير بشأن ما اتخذته من إجراءات لتنفيذ الحظر على الأسلحة؛ وأن توافيها بمعلومات بشأن من يتبين أنهم قد انتهكوا الحظر أو من ساندوهم في القيام بتلك الأنشطة.

٢٤ - ويقوم مجلس الأمن أيضا بجهود لتحديد شركات النقل الجوي والبحري التي استخدمت طائراتها أو سفنها لانتهاك الحظر على الأسلحة. ومنذ بدء نفاذ معاهدة حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (التي تعرف أكثر باسم معاهدة حظر الألغام، أو معاهدة أوتوا) في عام ١٩٩٩، وصل عدد الدول التي صدقت على المعاهدة ١٤٣ دولة، وعدد البلدان التي توقفت عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد إلى ٤٠ بلدا، وعدد الدول الأفريقية من منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأطراف في المعاهدة إلى ٤٥ دولة. ثم إن العديد من البلدان بما فيها تلك التي لم توقع على المعاهدة بعد، وافقت على وقف صادراتها من الألغام الأرضية. ولذا، تضاءلت منذ عام ٢٠٠٢ الأدلة على استخدامها في أفريقيا. وفي هذا الصدد تثبت الأدلة المتوافرة أن الأطراف المتنازعة في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأجزاء من السودان، والصومال هي وحدها التي لا تزال تستخدم الألغام المضادة للأفراد^(٦).

التحديات والعراقيل

٢٥ - بالرغم من الجهود المبذولة في كامل أنحاء العالم لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، تواصل هذا الاتجار بضلوع جهات حكومية وأخرى غير حكومية، وسماسرة من الأفراد والشركات. فقد انتقلت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من بلد أفريقي لآخر ووردت إلى البلدان الأفريقية على أيدي سماسرة من بلدان الشمال. وقد ظلت تدفقات الأسلحة، سواء من داخل المنطقة أو خارجها تغذي المتمردين والمليشيات بالسلح في عدد من البلدان الأفريقية. ومما يسهل من هذه الحالة وجود أفراد ومسؤولين حكوميين ما زالوا يصدرن شهادات مدلسة للمستعمل الأخير، وسهولة اختراق الحدود، وعجز الدول الأفريقية عن حماية مجالها الجوي. وسيحتاج أعضاء المجتمع الدولي إلى العمل سويا لسد الثغرات وتشديد المراقبة وتنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين قدرة جهات الاتصال الوطنية على أن تضطلع بفعالية بإجراءات لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه.

٢٦ - ولم تشمل الدول التي أعلنت التزامها بتدمير مخزونها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في غضون فترة زمنية محددة جميع الدول الأطراف في معاهدة أوتوا. ذلك أن البيانات

المتاحة لا تزال تشير إلى وجود ٢٣٠ مليون من تلك الألغام في ٩٤ بلدا. وعادة ما تطيل الألغام الأرضية من عمر الصراعات وتظل آثارها قائمة لفترة طويلة بعد انتهاء الصراعات. وبناء عليه، فإنني أحث البلدان على أن تنضم إلى معاهدة أوتوا وأن تدمر مخزونها من الألغام المضادة للأفراد وتكشف عن مخزونها إن لم تكن فعلت ذلك بعد. وأحث أيضا المجتمع الدولي على أن يشدد المراقبة لمنع المتجرين والشركات من الالتفاف على المعايير الدولية المتفق عليها ليتسنى إحلال الأمان في قريتنا العالمية.

٥ - حفظ السلام

٢٧ - تمثل تجربة سيراليون على أكثر من صعيد علامة فارقة بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. فبعد أن مني مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما في التسعينات بخيبة أمل كبيرة في محاولات إحلال السلام في أنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا، والصومال، وليبيريا، تضافرت إرادتهما في توقيت دقيق لإنجاح بعثة حفظ السلام في سيراليون. وقد أعاد هذا النجاح للأمم المتحدة الثقة لتقدم اليوم من جديد الدعم لعمليات السلام المعقدة في أفريقيا، وتحظى المنطقة اليوم بالقسط الأكبر من جهود حفظ السلام التي تضطلع بها في العالم.

٢٨ - وكانت سيراليون أول بلد تبذل فيه محاولة لسد الفجوة الفاصلة بين السلام والتنمية عن طريق بعثة متكاملة. وقد أدت التجربة المتمثلة في تعيين المنسقين المقيمين وكلاء لممثلي الأمين العام تدعمهم أفرقة عمل متكاملة في مقر الأمم المتحدة إلى تمكين أوساط العمل الإنمائي من العمل على نحو وثيق ومتآزر مع حفظة السلام مما ساعد على تعزيز الاتساق والتنسيق في معالجة المسائل الانتقالية والمسائل المتصلة بتعمير البلد. وتستخلص من تجربة سيراليون بعض الدروس بشأن كيفية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ففي حين وفرت قوة لحفظ السلام قوامها ١٧ ٥٠٠ من الجنود الاستقرار للبلد، ساعد الممثل الخاص للأمين العام بمعية حكومة سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تحقيق المصالحة السياسية في البلد بعدة طرق من بينها تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي. وقد أعيدت الآن تجربة هذا النهج المتكامل في أنغولا، وبوروندي، وكوت ديفوار، وليبيريا.

٦ - بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا

٢٩ - أيد مجلس الأمن في سياق معالجته لحالات الصراع الشائكة في أفريقيا، أن تكون الولايات الصادر بها تكليف ولايات أكثر اتساقا ومتعددة الاختصاصات مما يرسى أسسا متينة تعزز السلام.

٣٠ - وقد أصبح اليوم من مهام بعثات حفظ السلام المتعددة الاختصاصات، أينما اقتضت الضرورة، بناء قدرات السلطات الإدارية المحلية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، ونزع السلاح الكامل، وتسريح المقاتلين، وتنفيذ برامج إعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، وبسط سيادة القانون. وقد تم الاضطلاع بهذه الأنشطة على نحو يتسم بمزيد من التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام، والوكالات الانمائية من خلال أفرقة العمل المتكاملة في المقر، ومن خلال تعيين وكلاء لممثلي الأمين العام من بين موظفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتولون تنسيق أنشطة العمل الإنساني وغيرها من الأنشطة المضطلع بها في فترة ما بعد انتهاء الصراعات. وقد تعلمت الأمم المتحدة أن بناء سلام دائم في فترات ما بعد انتهاء الصراعات، وبخاصة منها الحروب الأهلية، يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للصراع والنهوض بالتنمية المستدامة بعدة سبل من بينها تعزيز التعددية الديمقراطية، والشفافية، والحكم المسؤول، وسيادة القانون والإنعاش الاقتصادي.

٣١ - وفي العديد من حالات ما بعد انتهاء الصراعات في أفريقيا، تظل قدرة الدولة على بسط نفوذها هشة. وهو ما لا يعزى على وجه الحصر إلى نقص الموارد وفرار كبار موظفي الخدمة المدنية هرباً من الصراع، وإنما يعزى أيضاً إلى هشاشة شرعية الحكومات ومدى ثقة السكان فيها. ولذا، يتعين توفير الموارد السياسية والتقنية والمالية لمساعدة الحكومات في جهودها من أجل توطيد السلام.

٣٢ - ويسعى مجلس الأمن عن طريق الإذن ببعثات متعددة الاختصاصات في بوروندي، والسودان، وسيراليون، وكوت ديفوار، وليبيريا، إلى المساعدة على بناء القدرات المحلية على تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز السلطات الإدارية فيما يتصل بمسؤوليات الحكم. والهدف من هذه الولايات إنما يتمثل في تهيئة الظروف اللازمة للحيلولة دون السقوط مجدداً في دوامة الصراعات، وبذلك لا يجري الاكتفاء بتغطية أنشطة صنع السلام وحفظ السلام، وإنما يجري أيضاً إرساء الأسس المتينة لأنشطة فترة ما بعد انتهاء الصراع وصنع السلام. وقد شرع المجتمع الدولي في هذا الصدد في وضع استراتيجية أكثر اتساقاً لمعالجة مسألة تحقيق الاستقرار على المدى القصير مع بذل جهود لتأمين السلام والاستقرار الدائمين.

٣٣ - وتساعد بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار الأطراف على تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي الذي يعالج مسائل، من قبيل المواطنة، والوضع المتعلق بهوية الرعايا الأجانب وقانون الانتخابات، وحياسة الأراضي، والإنعاش الاقتصادي، في حين قطعت بعثتا الأمم المتحدة في بوروندي، وليبيريا أشواطاً طويلة نحو مساعدة هذين البلدين على تحقيق المصالحة في مجتمعيهما المنقسمين انقساماً حاداً وذلك، لمواجهة التحديات الإنسانية والاقتصادية. وفي

السودان، عينت ممثلاً خاصاً استعداداً لتوقيع الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان على اتفاق شامل للسلام للمساعدة على التغلب على الأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية في دارفور، والتخطيط لبعثة للأمم المتحدة تساعد الطرفين على تنفيذ الاتفاق الشامل للسلام.

٧ - الجهود التي تبذلها المنظمات الأفريقية في مجال حفظ السلام

٣٤ - واصل الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية الأفريقية بذل الجهود لإحلال السلام في القارة. ومما أعطى زحماً كبيراً للأمم المتحدة، وساهم بفعالية في إدارة الصراعات في أفريقيا وحلها، إنشاء مجلس السلام والأمن داخل الاتحاد الأفريقي. فقد قام هذا المجلس منذ إنشائه برصد التطورات المستجدة في إثيوبيا، وإريتريا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، والصومال، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وليبيريا، ونظر في الحالة السائدة في هذه البلدان. وقد اجتمع المجلس في الآونة الأخيرة، مرتين على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات، وقرر إيلاء اهتمام خاص لبعض الصراعات التي لم يحقق نحو حلها سوى تقدم قليل، وهي الصراعات القائمة في غرب السودان (دارفور)، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصراع الدائر بين إثيوبيا وإريتريا، وهو ما ينشع الأمل في قرب إحلال السلام من جديد في هذه البلدان.

٣٥ - وقد أحرز أيضاً قدر له شأنه من التقدم في بوروندي في أعقاب نشر الاتحاد الأفريقي للبعثة الأفريقية في بوروندي في عام ٢٠٠٢. وساعدت تلك البعثة التي بلغ قوام قواتها ٦٩٨ ٢ فرداً في إرساء الاستقرار في البلد وتحسين الوضع الأمني هناك بشكل ملموس. وقد تسلمت قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة المسؤولية من البعثة الأفريقية وسوف تواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي وحكومات المنطقة من أجل إقناع جميع الأطراف بالمشاركة في المؤسسات الانتقالية.

٣٦ - ويبدل أيضاً الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) جهوداً حثيثة من أجل المصالحة بين الصوماليين، وفي الوقت نفسه تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على نحو وثيق مع الأمم المتحدة بغية تعزيز السلام في كوت ديفوار وليبيريا. كما أحرز الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية تقدماً ملموساً فيما يتعلق بإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية، إثر ما أبدته مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية من التزام مستمر بدعم الجهود المبذولة لتعزيز قدرة أفريقيا على الاضطلاع بعمليات دعم السلام. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وافقت لجنة الدفاع والأمن التابعة

للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تشكيل وحدة احتياطية من ٦ ٥٠٠ جندي جيد التدريب والتجهيز، يمكن نشرها فوراً للاستجابة لأي أزمة أو خطر يهدد السلام في غرب أفريقيا. وسوف تضم الوحدة عنصراً للرد السريع يتألف من ١ ٥٠٠ جندي، ويعرف باسم فرقة العمل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسوف يجري تعزيز فرقة العمل هذه بحيث تعمل على مستوى اللواء، في حين سيشكل الأفراد المتبقون البالغ عددهم ١ ٥٠٠ جندي قوة احتياطية.

التحديات

٣٧ - في اجتماع القمة الذي عقدته مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قدمت بعض البلدان الأعضاء اقتراحات محددة تتعلق بتدريب وتجهيز القوة الاحتياطية الأفريقية. وسيلزم أن يتوصل الاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية إلى اتفاق بشأن طرائق تقديم هذا الدعم ومعايير استحقاقه وكيفية توجيهه.

٣٨ - وسوف يلزم أيضاً للاتحاد الأفريقي والحكومات الأفريقية معالجة مسألة العلاقة بين الاتحاد والمنظمات الإقليمية. ففي حين أن القادة الأفارقة قد قرروا بالفعل، على الجانب الاقتصادي، أن تكون الجماعات الاقتصادية الإقليمية بمثابة الدعائم التنفيذية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأن يكون لها جميعاً دوراً تؤديه، فإن الوضع يختلف بالنسبة للجانب الأمني. فانتشار المنظمات الإقليمية والتداخل في عضويتها يجعلان من الصعب تحديد المنظمة التي سيكون لها دور في المسائل الأمنية، وبخاصة في شرق أفريقيا.

٨ - دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

٣٩ - شهدت القارة اتجاهاً إيجابياً إزاء منع نشوب الصراعات وإدارتها. وأخذت المنظمات الأفريقية الإقليمية تؤدي دوراً قيادياً متزايداً في منع نشوب الصراعات وإدارتها. فقد كان للاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، وعلى وجه الخصوص الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دور هام في إدارة الصراعات التي نشبت في أفريقيا، وتولى الاتحاد والمنظمات في بعض الحالات قيادة عمليات فعلية لحفظ السلام. وقد أدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي دوراً قيادياً في تسوية الصراع في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تساعد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إيجاد حل لمسألة الأراضي في زيمبابوي. وفي عام ٢٠٠٣، وضعت الجماعة معاهدة الدفاع المتبادل بغية النهوض بالتعاون الإقليمي في مجالات السياسة والدفاع والأمن. وهذه المعاهدة، التي ترمي أيضاً إلى تمهيد السبيل أمام تشكيل لواء تابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إطار

القوة الاحتياطية الأفريقية المقترحة، تسمح كملجأ أخير باتخاذ تدابير للإنفاذ بعد الحصول على إذن بذلك من مجلس الأمن. وقد أدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دورا في تيسير المحادثات التي جرت في السودان وفي الصومال. وفي غرب أفريقيا، كان للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دور هام في تسهيل إنهاء الصراع في بلدان اتحاد نهر مانو. وإنني أرحب بجهود الدعم التي تبذلها جنوب أفريقيا وكندا والنرويج ونيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. وتعمل منظومة الأمم المتحدة بصورة وثيقة مع هذه البلدان والمنظمات، وتمدها بالدعم السياسي والفني والمالي.

٤٠ - وقد أجرت إدارة عمليات حفظ السلام اتصالات مبدئية مع بعض المنظمات دون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل الوقوف على مجالات التعاون اللازمة لتعزيز قدرة هذه المنظمات على حفظ السلام. كما انخرطت الإدارة في برامج مختلفة للتدريب على حفظ السلام، منها تدريب المدربين الأفارقة في مختلف مراكز التفوق في أفريقيا. وقدمت الإدارة للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات سلسلة من برامج التدريب على حفظ السلام قبل مرحلة النشر. كما تتعاون الأمم المتحدة مع الجهات المانحة الثنائية والمنظمات الأخرى المشاركة في تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام، بغية كفالة التنسيق الوثيق بين جميع الجهود المبذولة في هذا المجال والوفاء بمعايير حفظ السلام الأعم التي تأخذ بها الأمم المتحدة.

٤١ - وساعدت إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام في تشكيل مفهوم إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية ولجنة الأركان العسكرية في إطار تنفيذ بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتصل بإنشاء مجلس السلام والأمن، الذي صدق عليه رؤساء الدول الأفريقية في سرته، الجماهيرية العربية الليبية، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وتنتظر إدارة عمليات حفظ السلام حاليا في المجالات التي يمكن فيها للأمم المتحدة أن تقدم مزيدا من المساعدة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وضع خطط عمل واقعية لتشكيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وتعزيز قدرة مقر الاتحاد الأفريقي على تخطيط عمليات السلام وبدئها وإدارتها.

٤٢ - وتعمل أيضا منظومة الأمم المتحدة على نحو وثيق، من خلال إدارة الشؤون السياسية، مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والبلدان التي تؤدي دورا قياديا في مبادرات السلام، من قبيل مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي وعمليات السلام التي تولت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قيادتها في الصومال والسودان وجهود الوساطة

بين حكومة السودان وحركتي المتمردين في منطقة دارفور ومبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن الحوار بين الكونغوليين، بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويتمثل العائق الرئيسي الذي تواجهه إدارة الشؤون السياسية في الحساسية التي تنظر بها البلدان الأفريقية لعمليات التدخل الرامية إلى إرساء الحكم الرشيد والسلام والأمن. وما زالت مسألة الولايات وسبل الوصول والقدرات تشكل عائقا خطيرا يعرقل أي دور استشاري ووقائي يمكن أن توفره إدارة الشؤون السياسية.

٤٣ - ويعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بنشاط متزايد على إقامة علاقات عمل مع المنظمات دون الإقليمية. وقد وقع المكتب مذكرة تفاهم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٤ ترمي إلى تعزيز قدرة الجماعة في مجال العمل الإنساني وإدارة الصراع. وأوفد المكتب بعض الموظفين في عام ٢٠٠٤ لدعم إدارة الشؤون الإنسانية التي أنشأتها الجماعة حديثا. ويعمل المكتب مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإقامة شراكات تهدف إلى تعزيز قواعد البيانات القائمة في مجال تحليل أوجه الضعف ورسم خرائطها.

٤٤ - ومنذ عام ١٩٩٨ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتولى زمام الجهود المبذولة لتحسين قدرة شعبة إدارة الصراع التابعة للاتحاد الأفريقي بغرض تمكينها من أداء دور فعال في منع نشوب الصراعات. وفي إطار متابعة هذا الجهد، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لمديرية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ برنامج السلام والأمن الذي وضعه الاتحاد، وذلك عن طريق تعزيز قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات والمساعدة على كفاءة الفعالية في عمل مجلس السلام والأمن، وعلى تعزيز المؤسسات والبرامج المعنية بالدبلوماسية الوقائية وحشد الموارد اللازمة للسلام والأمن. كما يقدم البرنامج الإنمائي المساعدة لبعض الحكومات في أفريقيا من أجل تنمية قدرتها على منع نشوب الصراعات، ويساعد بلدان منطقة البحيرات الكبرى على مواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة.

٤٥ - كما أخذ المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، ييدي الاهتمام من جديد بدعم عمليات السلام في أفريقيا. وقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وكوت ديفوار وليبيريا جميعا اهتماما فعليا. وييدي المجلس استعدادا لدعم العمليات عندما تظهر أطراف الصراع ذاتها التزامها بإيجاد حل للصراع عن طريق المفاوضات وعندما تؤدي المنظمات الإقليمية دورا نشطا في تيسير عملية التوصل إلى ذلك الحل.

٩ - حماية المدنيين في حالات الصراع

٤٦ - تزايد إدماج مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في التيار الرئيسي لأعمال المنظمة. وتسترشد الأمم المتحدة اليوم في معظم أنشطتها وبرامجها بنهج يقوم على أساس الحقوق. وقد اشتملت عمليات السلام التي جرى الاضطلاع بها في أفريقيا مؤخرًا على عنصر يتعلق بحقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من البعثات يتلقى التمويل من خلال الاشتراكات المقررة. بيد أن الرصد المستقل لحقوق الإنسان في المناطق التي لم يجر فيها الاضطلاع بعمليات للسلام يشكل الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الأمم المتحدة لرصد الحالة والإبلاغ عنها. وقد كانت تلك العملية هي الأساس الذي استندت إليه التقارير التي قدمتها مفوضية حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن بشأن كوت ديفوار في آذار/مارس ٢٠٠٤ وبشأن الحالة في دارفور. وما زال يجري الاضطلاع ببعثات حقوق الإنسان هذه بتمويل يقدم عن طريق التبرعات، وبالتالي ينذر الاضطلاع بهذه العمليات على الرغم من ازدياد الحاجة إليها لتوفير وسيلة لحماية المدنيين عن طريق أنشطة الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها تلك العمليات، والتي تساعد في حشد الدعم الدولي.

٤٧ - وقد استحدث مفهوم حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح في التقرير الذي قدمته في عام ١٩٩٨ (A/52/871-S/1998/318)، والذي حددت فيه أن حماية المدنيين في حالات الصراع تشكل ضرورة إنسانية حتمية. وكان السبب في هذا أن السكان المدنيين قد أصبحوا الهدف الرئيسي للجماعات المسلحة بشكل متزايد، بدلا من أن يكونوا ضحاياها غير المباشرين. غير أنه قد تم إحراز قدر كبير من التقدم في هذا الشأن. فقد راعى مجلس الأمن ما أوصيت به بشأن إيلاء مزيد من الاهتمام لرصد حقوق الإنسان في أثناء الصراعات المسلحة والإبلاغ عنها. كما كان لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السابق في وضع إطار للسياسات المتعلقة بثقافة الحماية هذه، بالتعاون الوثيق مع إدارات الأمم المتحدة الأخرى، والوكالات الإنسانية الشريكة والدول الأعضاء المعنية بالأمر.

٤٨ - وقد أدى مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال في حالات الصراع المسلح دورا هاما في مجال الدعوة لتسليط الضوء على الأطفال في حالات الصراع المسلح، مما أدى إلى تعزيز الصكوك الدولية المتعلقة بحماية الأطفال وتوسيع نطاقها. ويحدد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة^(٧)، الذي صدقت عليه ٦٣ دولة، سن ١٨ عاما كحد أدنى للتجنيد الإجباري والمشاركة في أعمال القتال، وسن ١٦ عاما كحد أدنى للتجنيد الطوعي. أما ميثاق أفريقيا لحقوق الطفل ورفاهه، الذي صدقت

عليه ٣١ دولة، فهو أول صك إقليمي يحدد سن ١٨ عاما كحد أدنى لجميع أشكال التجنيد العسكري الإجباري والمشاركة في أعمال القتال.

٤٩ - وبالرغم من التقدم المحرز، ، فمازال الأطفال يستغلون في الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، وما زال العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس الذي يرتكب ضد النساء والفتيات يستخدم كسلاح للحرب في الكثير من الصراعات الأفريقية. وما زال يجري استهداف المدنيين في الصراعات من خلال عمليات القتل والتشويه والتشريد من ديارهم. وفي تقرير الصادرة مؤخرا عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح (S/2004/431)، تناولت المسائل الواردة في منهاج عمل يتألف من ١٠ نقاط، وحددت طرقا معينة لمساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها فيما يتعلق بحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي، في الحالات التي لا توفر فيها أطراف الصراع الحماية للمدنيين، بل وتقوم باستهدافهم، أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة للدعوة إلى المساءلة، بما في ذلك من خلال السبل القضائية، على غرار المحكمة الخاصة لسيراليون.

١٠ - معالجة المسائل المتعلقة بأمن اللاجئين

٥٠ - قامت بلدان أفريقية كثيرة، برغم ما تواجهه من صعوبات داخلية خاصة بها، بتوفير فرص اللجوء أمام كثير من اللاجئين الفارين من الصراعات الدائرة في بلدان مجاورة. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، تقديم المساعدة والحماية للاجئين في أفريقيا. وقد بذلت منظومة الأمم المتحدة جهدا خاصا لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والتعامل مع أوجه الضعف الخاصة بهم، من خلال سياسيات منسقة وإجراءات تشغيل موحدة لمعالجة مسائل من قبيل البرامج الصحية الخاصة بالمرأة وتعليم الفتيات اللاجئات وإعادة إدماج الجنود الأطفال ومنح المرأة زمام السيطرة على توزيع الأغذية.

٥١ - كما قامت منظومة الأمم المتحدة، عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وصندوق النقد الدولي، ببذل جهود مختلفة لمساعدة البلدان الأفريقية على تلقي الدعم وتوفيره للاجئين والتصدي للتأثير البيئي المترتب على استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين. وتشمل هذه الجهود توفير الغذاء والمأوى والمساعدة في إعادة التشجير والزراعة والصرف الصحي للمياه وتصميم برامج

مالية تغطي تكاليف استيعاب اللاجئين وحشد المساعدة المالية الدولية للبلدان المضيفة. ويقوم موئل الأمم المتحدة، في تعاون وثيق مع البنك الدولي ومن خلال برنامج تحالف المدن، بتقديم المساعدة للبلدان الأفريقية في تصميم وتنفيذ برامج لإعادة التوطين. وأصدر أيضا برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أيار/مايو ٢٠٠٤ مبادئ توجيهية مؤقتة جديدة للتقييمات المشتركة لأوضاع اللاجئين. وتضم تلك المبادئ نموذجاً يتعلق بتقييم الإجراءات اللازمة لحماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية في المناطق المضيفة للاجئين. وقد تلقت إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا جميعاً قدرًا من هذا الدعم.

٥٢ - وفي حين أن تلك الجهود قد ساهمت في تخفيف العبء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الواقع على البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، فإن الحكومات المضيفة ما زالت تواجه تحديات من شأنها أن تزعزع الأمن. وما زالت الصعوبة التي تكتنف عملية الفصل بين السكان المدنيين والجنود والمليشيات تشكل تحدياً في هذا الصدد. فالجماعات المسلحة تستخدم السكان المدنيين واللاجئين كغطاء لإعادة التجمع وشن الهجمات على البلدان التي فروا منها. كما تحول البعض منهم إلى مرتزقة في الصراعات المجاورة. وتواجه حالياً بلدان اتحاد نهر مانو وبلدان منطقة البحيرات الكبرى تحديات من هذا القبيل، مثلها في هذا مثل إثيوبيا وأوغندا وتشاد وكينيا. وعلى الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة تعكف حالياً، من خلال اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، على وضع معايير وإجراءات للتمييز بين العناصر المسلحة والسكان المدنيين، فإن تنفيذ هذه المعايير قد تكتنفه تحديات خطيرة بالنسبة للعاملين من المدنيين العزل في الميدان الإنساني، كما أنه قد يتطلب من الدول الأعضاء إعادة النظر في مسألة توفير الأمن في مخيمات اللاجئين.

تنسيق المساعدة الإنسانية

٥٣ - طرأ على مر السنين تحسن على تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفريقيا، سواء التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الإنسانية أو بين المساعدة المقدمة لأغراض الإغاثة ولأغراض التنمية. وما زالت اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية توفر الإطار العام للسياسات المتعلقة بالعمل الذي تضطلع به المنظمة في الميدان الإنساني. ويوفر فريق التنفيذ التابع للجنة والمعني بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة منبرا لتحسين التنسيق فيما بين الوكالات ويقوم بتيسير الأخذ بنهج إزاء هذه المسألة يشمل المنظومة برمتها. وقد عززت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أنشطة التنسيق التي تضطلع بها فيما يتصل بحالات الطوارئ الأفريقية عن طريق استعراض حالات فرادى البلدان في الاجتماعات العادية التي يعقدها الفريق العامل التابع

للجنة. واعتمدت اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية نهجا أكثر انتظاما وتنسيقا إزاء المسائل المتعلقة بالفترات الانتقالية.

٥٤ - وقد أدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورا رئيسيا في تشكيل بعثات الأمم المتحدة المتكاملة في ١٠ من حالات الطوارئ المعقدة التي بلغ عددها ٢٤ حالة. وتجمع هذه البعثات بين أنشطة حفظ السلام والأنشطة السياسية والإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد أدى تعييني لنواب الممثلين الخاصين للعمل كمنسقين للشؤون الإنسانية ومنسقين مقيمين في آن واحد، كما هو الحال في سيراليون، إلى إفساح المجال أمام زيادة التعاون وتوافق الآراء فيما بين مبادرات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بحفظ السلام. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من المنظمات التابعة لأسرة الأمم المتحدة، وبالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوضع إطار للتنسيق يتيح النهوض بحماية المدنيين وزيادة الفعالية في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

١٢ - بناء السلام بعد انتهاء الصراع

٥٥ - واصل مكتبا دعم بناء السلام التابعان للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو تقديم المساعدة للبلدين المضيفين فيما يتصل بتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام سيادة القانون، وحشد الدعم السياسي الدولي للتعمير والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة. وبالرغم من وجود عوامل مختلفة تزعزع الاستقرار، من قبيل الانقلابين العسكريين اللذين شهدتهما جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠٠٣، وغينيا - بيساو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فقد ساعد مكتب الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة في غينيا بيساو في إعادة الأمور إلى طبيعتها وتعزيزها من الوجهة الدستورية. وساعد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو على إعادة الأوضاع الدستورية إلى طبيعتها وتوطيدها. وساهم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في عقد انتخابات تشريعية ناجحة في آذار/مارس ٢٠٠٤، وقام مكتب الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بتيسير إنشاء آلية استشارية تتألف من ممثلين من الحكومة الانتقالية والقادة السياسيين والمجتمع المدني.

٥٦ - وقامت اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات. وسلط التقرير الذي أعده الفريق العامل الضوء أيضا على ضرورة وجود استراتيجية واحدة متسقة للفترة الانتقالية، تستند إلى التحليلات السياقية

المشتركة وتقييم الاحتياجات الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة. واستجابة للتقرير، تم وضع آلية دائمة تحت رعاية اللجنة التنفيذية والمجموعة الإنمائية واللجنة التنفيذية للسلام والأمن لتقديم الدعم والإرشاد لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن التخطيط للعملية الانتقالية.

٥٧ - وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم للتعاون الفني الرامي إلى تعزيز فرص العمل في عدد من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برنامجها المسمى برنامج تطوير المشاريع (اميرتيك) الذي يدعم منظمي المشاريع المحليين فيما يضطلعون به من مشاريع تجارية، الأمر الذي يوجد بدوره فرص عمل جديدة. وبدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ببرنامج، من قبيل برنامج تطوير الطاقة في المناطق الريفية لأغراض الاستخدام المنتج في بلدان أفريقيا التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. ويجري وضع اللامسات الأخيرة على بعض البرامج المتكاملة المتعلقة بأنشطة مرحلة ما بعد الصراع في سيراليون وكوت ديفوار والكونغو، وهي برامج تركز على الإصلاح الصناعي، مع إيلاء اهتمام خاص لقطاع الصناعات الزراعية. ومن المقرر إيفاد بعثات لتقصي الحقائق من أجل وضع برامج لمرحلة ما بعد الصراع في غينيا - بيساو وليبيريا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ ومن عام ٢٠٠٥. وتشترك منظمة الطيران المدني الدولي في تحديد احتياجات المطارات ومرافق الطيران المدني التي دمرتها الحروب، من قبيل تلك القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، والمساعدة في عمليات إصلاحها.

٥٨ - وفي حين أن السياسات التي تأخذ بها منظومة الأمم المتحدة والعمليات التي تضطلع بها قد شهدت تحسينات فيما يتعلق بالتنسيق والتماسك فيما بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية، فإن ذلك لم يقابله تغييرات مناظرة في الأسلوب التي يتعامل به النظام الحكومي الدولي أو الجهات المانحة مع مسألة تمويل الأنشطة في أثناء الفترة الانتقالية الحرجة. وما زالت الفجوة القائمة بين الاشتراكات المقررة لعمليات السلام والتبرعات الخاصة بالأنشطة الإنسانية والإنمائية التي لها أهمية بالغة في أثناء الفترات الانتقالية تشكل عائقاً يحول دون تقديم الدعم على نحو سلس، وهو ما يلزم من أجل الانتقال بالبلدان من مرحلة تلقي المساعدة الإنسانية والدعم المتعلق بحفظ السلام وبناء السلام إلى مرحلة وضع البرامج الإنمائية الطويلة الأجل.

١٣ - تمويل عمليات الإنعاش

٥٩ - اتسع منذ عام ١٩٩٥ نطاق السياسة التي يأخذ بها صندوق النقد الدولي إزاء تقديم المساعدة في حالات الطوارئ بحيث أصبحت تشمل البلدان التي تشهد حالات ما بعد الصراع. كما ازدادت استجابة البنك الدولي للاحتياجات الاقتصادية للبلدان التي مزقتها

الصراعات. وتساعد بعض الاستراتيجيات، من قبيل استراتيجيات الدعم الانتقالي التي يأخذ بها البنك الدولي، في دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بعد الصراع، عن طريق المواءمة بصورة وثيقة بين أولويات تلك البلدان وأهداف وتسلسل الأولويات المحددة في اتفاقات السلام وخطط الإنعاش. ويبيدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مرونة وُبعد نظر ملحوظين بشأن الجهود المبذولة فيما يتعلق بغينيا - بيساو وبوروندي. ويلزم لمزيد من الجهات المانحة أن تبدي مرونة مماثلة من أجل تلبية المطالب المعقدة لعملية توطيد السلام والإنعاش.

١٤ - العمل على إيجاد استجابة دولية منسقة

٦٠ - وفر إنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ركز في أعماله على غينيا - بيساو وبوروندي أسلوباً فريداً لتأكيد أن الاستجابة الدولية المنسقة هي أمر مستصوب وممكن في الوقت ذاته. وقد وضع الفريق الاستشاري الأساس اللازم للتفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمجالات الاهتمام المشتركة بينهما، ومن ثم لتخطي الفجوة القائمة بين السلام والتنمية في نطاق اختصاص كل منهما، وللتعامل مع الجوانب الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية لعملية الإنعاش بعد انتهاء الصراع على نحو متسق يتماشى مع المسؤوليات التي يلقيها الميثاق على عاتق كل منهما. وقد عمل الفريق الاستشاري المخصص على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في حالات ما بعد الصراع، ولا سيما في بوروندي وغينيا - بيساو. وقد شجع الفريق أيضاً حكومة بوروندي على إعداد ورقة لاستراتيجية الحد من الفقر ودعا المانحين إلى تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني المتعدد السنوات الخاص بالديون الذي أنشأه البنك الدولي لصالح بوروندي. كما شجع الفريق مؤسسات بريتون وودز على مواصلة دعم البلد وتابع عن كثب التطورات الناشئة في هذا الصدد.

١٥ - كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون

٦١ - تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة من أجل تعميم مراعاة النهج القائم على الحقوق في مجال التنمية، بالنظر إلى الدور الذي تؤديه تلك الوكالات في التنمية الأفريقية. وقد كثفت المفوضية مؤخرًا تعاونها مع الاتحاد الأفريقي بغية كفالة تعميم مراعاة النهج القائم على الحقوق أيضاً في أعمال منظمة الاتحاد الأفريقي. وقد اتفق الجانبان مؤخرًا على العمل معاً على نحو وثيق من أجل رصد الامتثال لحقوق الإنسان في حالات الصراع التي تشهدها أفريقيا، وبخاصة في دارفور ومنطقة

البحيرات الكبرى. وتمهيدا لمؤتمر البحيرات الكبرى، نظمت المفوضية حلقة دراسية في ياوندي في أيار/مايو ٢٠٠٤ لاستعراض حالة حقوق الإنسان في تلك المنطقة. وتم في هذه الحلقة تحديد الأسباب التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة بشكل منهجي وكذلك السياسات والأدوات اللازمة لتعزيز حماية حقوق الإنسان. ومن ثم، فإنني أحث حكومات بلدان منطقة البحيرات الكبرى على النظر في هذه التوصيات الهامة في سياق المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠٠٥.

٦٢ - كما أحرز تقدم فيما يتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وقد بدأ نفاذ بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بعد أن صدقت عليه ١٥ دولة عضوا. ويتولى الاتحاد الأفريقي في الوقت الراهن قيادة الجهود الرامية إلى بدء تشغيل المحكمة، عن طريق إجراء مشاورات بشأن مقر المحكمة وتيسير انتخاب القضاة.

١٦ - تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة

٦٣ - تواصل الحكومات الأفريقية والجهات المانحة تعزيز قدرات الإدارة العامة. وتعترف الجهات المانحة والبلدان الأفريقية، من خلال مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بأن الموظفين المدنيين هم محور الجهود المبذولة لتحسين الشفافية وحسن الإدارة. وازداد استعداد الجهات المانحة لمساعدة الحكومات الأفريقية على تعزيز الخدمة العامة لديها من أجل النهوض بالكفاءة وتحسين وضع البرامج وزيادة فعالية التنفيذ. وقد أدت المبادرات التي اضطلع بها الكمنولث ودوائر الخدمة العامة الأفريقية إلى تمهيد السبيل أمام توثيق التعاون والمشاركة في إصلاح القطاع العام وتطويره في بلدان الكمنولث الأفريقية من أجل تبادل ونقل المعارف المتعلقة بتحسين كفاءة الخدمة العامة. ومن البوادر الملموسة على توافر الإرادة السياسية اللازمة لمكافحة الفساد في أفريقيا الجهود التي يبذلها الكمنولث لدعم وزارة العدل في سيراليون فيما يتعلق بتعيين قضاة من الكمنولث في محكمة مكافحة الفساد والشروع في تحديد أماكن وجود بعض من المتهمين بالفساد.

التحديات

٦٤ - على الرغم من إحراز تقدم فيما يتعلق بوضع برامج لتحسين الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، يلزم من أجل القضاء على الفساد مواصلة تعزيز الإرادة السياسية لدى الحكومات، والشعور بالمسؤولية لدى الجهات المانحة، والوعي المدني لدى السكان الأفارقة.

١٧ - إدارة الموارد الطبيعية

٦٥ - تستحق إدارة الموارد الطبيعية مزيداً من الاهتمام، سواء داخل القارة أو من جانب المجتمع الدولي. وتولي المنظمات التابعة لأسرة الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً لهذه المسألة عن طريق دعم الجهود المحلية بما يلزم من خبرة وموارد لوضع خطط جيدة لإدارة الموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديم الدعم الفني لسلطة حوض نهر النيجر ولجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تعزيز إدارتهما للموارد المائية وموارد الطاقة.

٦٦ - وبالنظر إلى أن معظم الصراعات المستعصية في القارة تجدد لها نهاية، فإن استمرارية السلام سوف تتوقف بدرجة كبيرة على قدرة كل حكومة جديدة على السيطرة على الموارد الطبيعية وإدارة ثروة الدولة على نحو يتسم بالشفافية ويخضعها للمساءلة ويعود بالنفع على شعبها. فلاستغلال غير المشروع لتنتاليت كولومبو المعدني، وترسبات الذهب والفضة، والماس، والأحجار شبه الكريمة، والأخشاب، والمحاصيل النقدية من قبيل البن والكافور، قد وفر الإيرادات اللازمة لحركات المتمردين من أجل إعادة التسلح وتمديد أمد القتال، أو اللازمة للدول الأطراف في الصراع من أجل تدريب وتجهيز المتمردين كي يخوضوا الحروب بالوكالة ويحرموا ملايين البشر من ثمرات استغلال تلك الموارد.

٦٧ - وقد قدم المجتمع الدولي الدعم لتهيئة مناخ من شأنه يفسح المجال أمام زيادة السيطرة على الموارد الطبيعية. ومما يلقي الترحيب بدء التنسيق بين القطاع الخاص والدول الأعضاء بشأن وضع نظام للمساعدة في الحد من تدفق الموارد إلى الأطراف المتحاربة. وفي هذا الصدد، أوجدت عملية كيمبرلي وسيلة لمنع الماس الممول للصراع من الوصول إلى الأسواق. وتشكل هذه العملية أداة هامة للحفاظ على السلام، عن طريق المساعدة على حرمان حركات المتمردين من الموارد، وتعزيز الحكومات الشرعية.

١٨ - التشديد على التنمية الاجتماعية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٦٨ - اعتمدت الأمم المتحدة، وخاصة من خلال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نهجاً استباقياً في مساعدة الدول الأفريقية على تخطي الفجوات القائمة بين الجنسين فيما يتعلق بالإدارة والتعليم، وتلبية الاحتياجات الغذائية للأمهات المرضعات والمراهقات، وتمكين المرأة (على سبيل المثال، من خلال أنشطة تدوير الأصول، وإحداث تغييرات في آليات توزيع الأغذية، وزيادة مشاركة المرأة في لجان توزيع

الأغذية)، وإحراز تقدم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في محل العمل. ويقوم تنفيذ السياسة الجنسانية هذه على أربعة أعمدة، هي: وضع المبادئ التوجيهية وتوفير التدريب وتحديد خط الأساس وإجراء دراسات الحالة المتعلقة بالممارسات الجيدة. وقد تم تدريب منسقين للشؤون الجنسانية من أكثر من ٣٠ بلدا على تنفيذ الاستقصاء. ولكن في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لم يكن قد وقع على البروتوكول الاختياري الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٩ للتعجيل بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سوى ١٧ بلدا أفريقيا. وفي اجتماع القمة الذي عقده الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في عام ٢٠٠٤، تعهد رؤساء دول وحكومات الاتحاد بالتوقيع على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا والتصديق عليه قبل نهاية عام ٢٠٠٤، وبدعم تنظيم حملات عامة ترمي إلى دخوله حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥. وفي غضون ذلك، يأتي تمثيل النساء لنسبة ٥٠ في المائة من مفوضي الاتحاد الأفريقي، وشغل امرأة لمنصب رئيس البرلمان الأفريقي الجديد ضمن التطورات الجديرة بالترحيب. وفي الجنوب الأفريقي، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم للمنتدى البرلماني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل بناء مهارات المجموعة النسائية في مجال القيادة والشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان وكسب التأييد والدعوة، بغية قطع شوط صوب بلوغ الهدف المتمثل في أن تصل نسبة تمثيل المرأة إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥، على النحو الوارد في إعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن قضايا الجنسين والتنمية الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٦٩ - ووضعت الأوساط الإنسانية أيضا استراتيجيات تهدف إلى منع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في حالات الصراع والتعامل معه. فمراعاة النواحي الجنسانية تشكل جزءا من وضع البرامج الأمنية والصحية والإنسانية والإنمائية في جميع سياقات ما بعد الصراع في أفريقيا. وقد تم اعتماد سياسات عملية ومبادئ توجيهية وإدخال تحسينات في هيكل بعثات حفظ السلام والتقييم بحيث أصبحت تضم مستشارين للشؤون الجنسية ومستشارين لحماية الطفل. كما اتخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان خطوات لتوفير الحماية لضحايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وقد أصدرت تعليمات من خلال نشرة داخلية صدرت في عام ٢٠٠٣ بوجوب التصدي لأعمال الاستغلال الجنسي للمرأة والطفل والاعتداء عليهما جنسيا على أيدي أفراد الأمم المتحدة في حالات الصراع المسلح، ووضع معايير دنيا للسلوك ينبغي اتباعها، واتخاذ تدابير لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠ - منذ إصدار تقريره السابق في عام ٢٠٠٣، تم إحراز مزيد من التقدم بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره الصادر في عام ١٩٩٨. ورغم ما يلحظ في هذا الصدد من تقدم مضطرد في مجالات، من قبيل صنع السلام وحفظ السلام، فإن التقدم كان متواضعا وبطيئا في مجالات أخرى، من قبيل تعزيز الحكم الديمقراطي والنهوض بالقدرات الإدارية وكفالة استقلال الجهاز القضائي وتشجيع الشفافية والمساءلة. كما بدا التقدم بطيئا في مجال الحد من الفقر، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتهيئة بيئة تمكن من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويجري أيضا بذل جهود أكبر من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والحيلولة دون إيواء الخصوم ممن لديهم قدرات عسكرية في البلدان المجاورة، ومنع ظهور جماعات عسكرية منفلة.

٧١ - وهناك أيضا عدد من الاتجاهات التي يمكن أن تؤثر على السلام والاستقرار في القارة. ومن هذه الاتجاهات تفاقم أحوال الشباب، وبخاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما يمكن أيضا أن يشكل مصدرا لتهديد السلام والاستقرار. وتبرز أزمة بطالة الشباب بشكل أوضح في البلدان الخارجة لتوها من الصراع، التي لا تكفي فيها أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمواجهة مشاكل الشباب. وثمة ضرورة للتصدي للتحديات التي يواجهها الشباب، من أجل منع نشوب صراعات جديدة أو اشتعال الصراع من جديد في البلدان التي انتهت فيها الحروب.

٧٢ - ومن الاتجاهات الأخرى الملحوظة استثناء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يمكن أن يزعزع استقرار الدول الأفريقية بالنظر إلى ارتفاع عدد المتضررين من هذا الوباء بين الموظفين المدنيين والمهنيين والأيدي العاملة المنتجة، وما ينشأ من جراء ذلك المرض من فراغ إداري، واقتصادات ضعيفة. وقد ثبت أن هذا الوباء يشكل عائقا مدمرا يحول دون تحقيق التنمية ويؤثر بشدة في الوقت نفسه على النساء الأفريقيات اللاتي يشكلن المصدر الرئيسي لتقديم الرعاية بالنسبة للكثير من أفراد الأسر التي تعيش في ظل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واللاتي يجب أن يشتركن في جميع الجهود التي تبذل لوقف انتشاره. ويؤدي تزايد الخسائر في صفوف أفراد القوات المسلحة والشرطة من جراء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تفويض قدرة البلدان الأفريقية على حماية مواطنيها وحدودها وعلى

مكافحة الإرهاب الأهلي والدولي. ويلزم زيادة الجهود الموجهة إلى مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا.

٧٣ - كما أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها يشكلان مصدرا رئيسيا لانعدام الاستقرار في القارة الأفريقية. وقد أحرز من خلال عملية كيمبرلي قدر من التقدم فيما يتعلق بتنظيم الاتجار بالماس، غير أنه يلزم للدول الأعضاء أن تلتزم السبل الكفيلة بتشديد القواعد والضوابط بغية ضمان الالتزام في هذا الصدد.

٧٤ - وتزايد الضغوط الديمغرافية في كثير من المناطق الفقيرة والمهشة من الوجهة الإيكولوجية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية في أفريقيا، نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة والعجز في الأراضي القابلة للزراعة. وتهدد هذه الضغوط الديمغرافية بتقويض جميع الجهود الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومات الأفريقية في مجالات من قبيل بناء السلام وتعزيز الحكم الرشيد والأخذ بالديمقراطية. وعلى الدول الأعضاء أن تولي الاهتمام للضغوط الديمغرافية وقضايا الهجرة التي أصبحت تشكل مصدرا متناميا للتوتر في غرب أفريقيا ووسطها وشرقها.

٧٥ - ويلزم للمجتمع الدولي أن ينخرط بمزيد من الجدية في مكافحة الفقر. ومن ثم، فقد أصبح من الضروري للغاية التعجيل بتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، سواء من حيث إيجاد الظروف الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز السلام والأمن والأخذ بالديمقراطية وتعزيز الإدارة، أو من حيث تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن مجالات الأولوية الأخرى للمبادرة.

٧٦ - وفي الختام، أحث الدول الأعضاء على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية الأفريقية فيما يتعلق بصيانة السلام والأمن الدوليين. وتختلف أنشطة الاتحاد الأفريقي في طابعها ونطاقها وتوجهها اختلافا واسعا عن تلك التي كان يضطلع بها سلفه، أي منظمة الوحدة الأفريقية. وفي سبيل تعزيز الجهود التي يبذلها الاتحاد فيما يتصل بالاضطلاع بعمليات السلام، يلزم لمنظومة الأمم المتحدة إيجاد أفكار خلاقة وأشكال جديدة من التعاون وتعزيز التنسيق. وبالتالي، فسوف أوجه الوكالات والإدارات والمكاتب المعنية إلى النظر في إيجاد سبل جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ضوء هذا الواقع الجديد.

الحواشي

- (١) انظر A/54/424، المرفق الثاني، المقرر AHG/Decl.1 (XXXV).
- (٢) Graduate Institute of International Studies, Small Arms Survey 2003: Development Denied (Oxford University Press, June 2003).
- (٣) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، نيويورك، ٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/CONF.192/15)، الفصل الرابع، الفقرة ٢٤.
- (٤) A/CONF.192/PC/23، المرفق.
- (٥) إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، والسودان، وكينيا.
- (٦) الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، *Landmine Monitor Report 2003: Toward a Mine-free World* (انظر الموقع: <http://www.icbl.org>، 2003).
- (٧) قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٤، المرفق الثاني.
- (٨) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الثاني: الصكوك الإقليمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.XIV.1)، الجزء جيم، رقم ٣٩.